متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا

(Requirements for achieving sustainable development in COVID 19 pandemic)

إعـــــداد

د. كرم عبد التواب محمود عبدالله
حاصل على دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

د. صبري صلاح حسين مرسي
حاصل على دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

٢٠٢٢

أولًا: مشكلة الدراسة:

حازت قضايا التنمية على اهتمام واسع من الدول عامة، والدول النامية في الآونة الأخيرة، من أجل تضييق الفجوة بين بلدان الشمال والجنوب، وذلك بعد أن ظلت الدول النامية فترة من الزمن تعاني مشكلات متراكمة ترجع إلى حقبًا تاريخية بعيدة كانت فيها هذه المجتمعات تتجرع ويلات الاستنزاف الاقتصادي والقهر السياسي والتخلف الاجتماعي، وكان لهذه الظروف انعكاسًا جليًا على كافة مناحِ الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والبيئية.

ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ركزت أغلب الدول الغربية اهتمامها على تحقيق النمو الاقتصادي بغية إشباع رغبات المستهلكين ودفع عجلة التنمية دون مراعاة للاعتبارات البيئية، إلا أن التركيز المتزايد على التنمية الاقتصادية أدى إلى ظهور مشكلات عدة: **أولها**، في النواحي البيئية: يؤدي التركيز على التنمية الاقتصادية إلى تلوث الهواء، الموارد المائية، والتربة، **وثانيها**، في النواحي الاقتصادية: يؤدي استخدام التكنولوجيا الحديثة إلى البطالة وضعف القوة الشرائية الناتجة عن فقد الوظائف، **وثالثها**، في النواحي الاجتماعية: يؤدي تزايد معدلات البطالة إلى زيادة الجرائم وتناول المخدرات **(البنا، المتيم، ٢٠٠٨: ص ١٤٣)**.

أما بلدان الجنوب فبدا اهتمامها بالتنمية أكثر وضوحًا عقب الحرب العالمية الثانية، نظرًا لسعيها الدؤوب لتحسين نوعية حياة قاطنيها، ولاسيما غداة حصولها على الاستقلال، متخذة من النمو الاقتصادي مصعدًا لتحقيق ما تسعى إليه؛ مما ألحق آثارًا وخيمة على البيئة ومواردها الطبيعية، وانعكس ذلك سلبًا على الجوانب الاجتماعية والصحية؛ مما عثر خطى التنمية عن بلوغ الأهداف المرجوة، الأمر الذي أثار انتباه كافة دول العالم للبحث عن وسيلة لإنقاذ ما أفسده الإنسان بتصرفاته غير الرشيدة.

ومنذ ذلك ثم توالت الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والمحلية بشأن هذه المعضلة، مؤكدة على ارتباط مفهوم التنمية بالحفاظ على البيئة ومواردها، وفي هذا الصدد عقدت الأمم المتحدة مؤتمرًا حول البيئة والإنسان في استكهولم عام ١٩٧٢ والذي نبه الدول الصناعية والنامية علي حد سواء إلى حق الفرد والأسرة في بيئة صالحة خالية من الملوثات، ولخص ذلك كله في إعلان دولي وخطة عمل حول التهديدات الدولية ضد البيئة، وهو ما سُمي في ذلك الحين ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة **(عبد الحميد، عبد الحليم، ٢٠٠٠: ص ١٤٣)**.

ثم عقدت الأمم المتحدة "اللجنة الدولية للبيئة والتنمية" برئاسة ورعاية رئيسة وزراء النرويج "جروهارلم برندتلاند" عام ١٩٨٧ وسُمي ما تمخضت عنه اللجنة بتقرير برندتلاند Brundt land ونُشر تحت عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future، مؤكدًا على ضرورة إيجاد سبل جديدة للتنمية، يستديم في إطارها التقدم البشري ليس لجيل بعينه أو لمنطقة دون غيرها، بل للعالم بأسره اليوم وغدًا **(http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf)**.

وأشارت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية إن أن التدهور السريع الذي لحق بالبيئة والموارد الطبيعية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ألقى بآثار سلبية على هذه التنمية، وفي السياق ذاته ذكرت اللجنة أن ازدهار البيئة، الاقتصاد، والمجتمع بينهما علاقة تبادلية، فلا يمكن الاهتمام بأحدهما دون الآخر، فالتنمية المستدامة عملية تكاملية يتحقق فيها النفع لأكبر عدد ممكن من القطاعات وبين الأجيال المتتالية، ومن ثم فالقرارات التي تؤخذ في مجال التنمية المستدامة لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار الآثار التي قد تلحق بهذه المنظومة الثلاثية (البيئة– الاقتصاد– المجتمع) أنيًا ومستقبلًا (**Strange & Bayley, 2008: p 24**)، وفي هذا الصدد أكدت دراسة **(Daniel, et al., 2011)** أن التوصل لبيئة صحية مستدامة يرتبط بالاستغلال الرشيد للموارد والسعي لإيجاد توافق دينامي بين التنمية الاقتصادية والبيئة يكفل تلبية احتياجات واهتمامات أجيال الحالية والتالية.

وفي عام ١٩٩٢ انعقد مؤتمر بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، وشكّل هذ المؤتمر أكبر حشد عالمي حول التنمية تحت إشراف الأمم المتحدة، وعرف هذا المؤتمر باسم "قمة الأرض Earth Summit" تدليلًا على أهميته العالمية. وبعد مُضي عشرة أعوام انعقدت القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢، مستهدفة تقييم تطبيق ما جاء بمؤتمر "ريو" من جانب، إنعاش الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة من جانب آخر، وخاصةً فيما يتصل بالأهداف المرتبطة بالقضاء على الفقر، الحفاظ علي الوارد الطبيعية باعتبارها ركيزة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتغيير الأشكال غير المستدامة سواء في الإنتاج أو الاستهلاك **(Strachan, et al., 2005: p xviii)**.

وأشار تقرير التنمية البشرية أن نهج التنمية المستدامة يقر بأن للناس حقوقًا لا تتأثر بزمن مولدهم، وأن هذه الحقوق لا تعني فقط القدرة علي الحفاظ على مستويات معيشة مناسبة للأجيال اللاحقة فحسب، بل أيضًا وجود بيئة صالحة تسمح بمزيد من الخيارات أمامهم، فلا يجوز لجيل اليوم مثلًا أن يفرض علي جيل المستقبل تنفس هواء ملوث مقابل التمتع بمزيد من السلع والخدمات، فذلك يقيد من حرية أجيال الغد في الاختيار بين الهواء النقي أو المزيد من السلع والخدمات، وفي هذا الإطار قدم

الخبير الاقتصادي روبرت سولو "Robert Solo" تعريفًا للتنمية المستدامة مفادهُ أن واجب الاستدامة هو: "ألا نورث الأجيال المقبلة شيئًا معينًا، بل نزودها بكل ما يلزم لتعيش مستوًا معيشيًا لا يقل جودة عن المستوى الذي ننعم به نحن، ولتتطلع إلى الأجيال اللاحقة بنفس المنظور" (**Human Development Report, 2011: Pp 17- 18**).

وأسفرت المناقشات التي أثيرت في هذه القمة عن تحديد أولويات التنمية المستدامة والتي تمحورت في عشرة مجالات، هي: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، نقل التكنولوجيا، المعلومات والبحوث، والإدارة الرشيدة (**أحمد، ٢٠١٠، ص ٤**).

وأكد المؤتمر على أنه يجب على الدول التي تتبني الاستراتيجية الدولية للتنمية المستدامة أن تعمل على إيجاد التناغم بين القطاعات البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية عند صياغة سياساتها وخططها التنموية، وأن تضع في اعتبارها أن تكون التنمية الاقتصادية مسئولة اجتماعيًا، وأشد حفاظًا على قاعدة الموارد البيئية ليستفيد منها أجيال اليوم والغد (**Hirano, 2011: p 11**).

يكشف الطرح السابق عما تكبدته الحكومات من مشاق في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة مواطنيها؛ إلا أنه قد تواجه البلدان في مسيرتها لتحقيق مراميها التنموية العديد من العراقيل التي تؤرق خطاها التنموية وتكبل خططها عن بلوغ ما ترنو إليه. وتعتبر الفواجع الصحية، وما يصاحبها من آثار وخيمة على شتى مناشط الحياة إحدى المعضلات التي تذري بجهود التنمية المستدامة في مهب الريح، وتلقى بظلال ملتهبة على الأفراد والأسر والجماعات، والمجتمعات برمتها.

ويعتبر فيروس كورونا "كوفيد-١٩" أحد الأزمات الصحية التي استشرى انتشارها في مشارق الأرض ومغاربها في نهايات العقد الثاني من القرن الحادي العشرين وبدايات العقد الثالث من القرن ذاته، ومنذ الوهلة الأولى لظهوره تبين أن تداعياته الاقتصادية والاجتماعية ستكون كبيرة ومؤثرة على المستويين العالمي والوطني، حيث أن ما فرضه تفشي الوباء من اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير الاحترازية تمثلت في: العزل والحجر الصحي، والتباعد الاجتماعي، والمنع من السفر، والإغلاق التام لجميع مؤسسات الدولة، كالمدارس والجامعات والشركات والمصانع وأماكن الترفيه، وشركات السياحة .... إلخ، وانعكس سلبًا على اقتصادات جميع دول العالم، وفرض على النظام العالمي حالة ركود، نتج عنها آثارًا سلبية على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، أصابت مصر، كما أصابت غيرها من دول العالم، حيث أنه من المؤكد أن أية أزمة يمر بها العالم أجمع تترك بصماتها على الجميع رغم تفاوت هذه الآثار من بلدٍ لآخر، طبقًا لأوضاعها الاقتصادية والسياسية (**دار الخدمات النقابية والعمالية، ٢٠٢٠: ص ٢**).

ولشدة ما ألحقه فيروس كورونا من عواقب وخيمة على أوضاع المجتمعات والشعوب، أعلنت منظمة الصحة العالمية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أنه أحد الأوبئة الفتاكة، حيث أنه يسبب أمراض الجهاز التنفسي التي تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى أمراض أكثر شدة قد تؤدي إلى الوفاة، وقد تم الإعلان عنه في ١٥٧ دولة، وأنه أسفر عما يزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ حالة إصابة مؤكدة، وأكثر من ٨٠٠٠ حالة وفاة. وقد أظهرت التحليلات الوبائية التي أجرتها منظمة الصحة العالمية ومراكز مكافحة الأمراض أن الأشخاص الأكثر عرضة للموت بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19) ينتمون إلى المجموعات المستضعفة متضمنة كبار السن وذوي الأمراض المزمنة ومن يعانون من نقص المناعة، كالأشخاص الذين يعانون من أمراض القلب والسكري، وأمراض الجهاز التنفسي **(صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٢٠: ص ٣)**.

ولم تتوقف آثار الجائحة على النواحي الصحية فحسب، بل أثرت تأثيرًا حادًا على معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم، حيث ارتفع معدل الفقر العالمي لأول مرة منذ جيل كامل، وأدت حالات فقدان الدخل غير المتناسبة فيما بين الفئات المحرومة إلى ارتفاع كبير في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ووفقًا لبيانات المسح في عام ٢٠٢٠، سجلت البطالة المؤقتة في ٧٠% من البلدان نسبة أعلى بين العمال، أما حالات فقدان الدخل فكانت أكبر بين الشباب والنساء وأصحاب المهن الحرة والعمالة الموسمية **(البنك الدولي، https://www.albankaldawli.org)**.

وتبرز أنماط مماثلة من الآثار السلبية فيما بين الشركات، فالشركات الأكبر حجمًا خاضت غمار الأزمة وهي تملك القدرة على تغطية نفقاتها لمدة تصل إلى ٦٥ يومًا، مقارنة بمدة ٥٩ يومًا للشركات متوسطة الحجم، و٥٣ يومًا لمنشآت الأعمال الصغيرة، و٥٠ يومًا لمنشآت الأعمال متناهية الصغر، بالإضافة إلى ذلك، شكلت منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة للغاية في القطاعات الأكثر تضررًا من الأزمة، مثل: خدمات الإقامة، والطعام، وتجارة التجزئة، والخدمات الشخصية **(The World Bank, 2022: p 5)**.

كما ألحقت جائحة كورونا أضرارًا بالغة باقتصاديات المنطقة العربية ومن بينها مصر بطريقة مباشرة، حيث تلقى قطاع السياحة الضربة الأولى مع إلغاء الكثير من الرحلات والخدمات السياحية في بعض الدول العربية التي تعتمد على السياحة كأحد الموارد الأساسي للدخل وخلق فرص العمل، حيث يساهم هذا القطاع بشكل مباشر وغير مباشر بحوالي ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر، وبما أن السياحة قطاع يتطلب عمالة كثيرة، فإن الشلل شبه الكامل لنشاطه الاقتصادي بسبب الأزمة العالمية

الناتجة عن فيروس كورونا يمثل ضربة قاسية للعمالة وسبل العيش لعدد كبير من الأسر، كما تم تقليص أو وقف النشاط الاقتصادي ليشمل جميع المجالات تقريبًا بعد اعتماد تدابير لمكافحة جائحة كوفيد-١٩، ويشمل ذلك إغلاق المحال التجارية والخدمات غير الأساسية والمراكز التعليمية وأماكن العمل والأنشطة الترفيهية (**فرناندث، ٢٠٢٠: ص ٢-٣**)؛ مما زاد من الواقع المأزوم لأهداف التنمية المستدامة المنشودة.

وفي هذا الإطار استهدفت دراسة (**Ekwebelem, et al., 2021**) الوقوف على تهديدات كورونا COVID-19 لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أفريقيا، وبينت الدراسة أن الآثار السلبية لوباء كورونا تفاقمت في إفريقيا بسبب الجوع وسوء الرعاية الصحية وسوء النظم التعليمية والفقر ونقص مياه الشرب والصرف الصحي، فمع الوباء والركود العالمي المقلق نتيجة وباء كورونا أصبحت القدرة على تحقيق أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة دربًا من المستحيل، فالقلق من أن الركود الاقتصادي الناجم عن الوباء لن يؤدي فقط إلى دفع المزيد من السكان إلى ما دون خط الفقر، ولكن أيضًا يحد من الدعم الدولي لضمان التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إفريقيا. أما دراسة (**Hörisch, 2020**) فاهتمت بمناقشة علاقة جائحة COVID-19 بالتنمية المستدامة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن الوباء يهدد بشدة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنه لابد من بذل جهود كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتخفيف من آثار الجائحة.

واستنتج مجموعة من العلماء في مجالات الصحة والاقتصاد وعلاقات العمل، أن COVID-19 يمثل أزمة إنسانية غير مسبوقة لا يمكن العودة منها إلى "الوضع الطبيعي القديم"، حيث تفاقمت التأثيرات الصحية الكارثية للوباء في شتى بقاع الأرض، والتي أدت إلى تأثيرات اقتصادية نجم عنها حدوث اضطرابات كبيرة في العرض والطلب، كما أفرزت آثارًا الاقتصادية وتأثيرات مفجعة على سوق العمل، فضلًا عن الآثار المتفاوتة على البلدان المتقدمة والنامية، وأيضًا على النساء والمهاجرين، والشباب ... إلخ، الأمر الذي يتطلب حوار وطني ودولي لإيجاد مسار جديد للخروج من الأزمة (**Barneveld, et al., 2020: p 134**).

وذكر (**Heggen, et al., 2020**) أن منظمة الصحة العالمية أعلنت أنه رافق تفشي مرض فيروس كورونا حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقًا دوليًا، حيث يواجه العالم أزمة ذات أبعاد هائلة، فقد أظهر الوباء أزمة يغزوها الفقر والجوع وضعف النظم الصحية ونقص المياه النظيفة والصرف الصحي، وتردي التعليم وضعف التعاون العالمي، ومن ثم فالركود العالمي الناجم عن الاستجابة لـ COVID-19 مثير للقلق، لأن أهداف التنمية المستدامة ليس لديها خطة مخصصة للاستجابة للجائحة، وبالتالي فمن

الضروري عدم فصل الاستجابة للوباء عن أهداف التنمية المستدامة، فأزمة COVID-19 توضح الحاجة إلى دمج أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني وكذلك في قرارات الرعاية الصحية الفردية؛ الأمر الذي يدعو أيضًا إلى التركيز على القرارات الصحية المستدامة؛ مما يعني أن القرارات التي يتم اتخاذها في الوقت الحاضر ينبغي ألا تساوم الاحتياجات المستقبلية، سواء كانت محلية أو عالمية، ويتطلب اتخاذ مثل هذه القرارات التكيف مع السياق الحالي، وتوقع التأثير المستقبلي، واستخدام إطار عمل قائم على الحقوق، وتؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب موازنة ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة: النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة، وعلاوة على ذلك، تتطلب التنمية المستدامة أن نوازن بين احتياجاتنا وقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم أيضًا.

ويمثل COVID-19 خطر صحي شديد الوطأة على المستوى العالمي بشكل عام، وفي المنطقة العربية، ومن بينها مصر بشكل خاص، حيث تحوّل ما يفترض أنه عقد من العمل الدؤوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة إلى عقد من العمل العاجل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سبل العيش، وبالرغم من ذلك فإنه في ظل الضغوط المالية المتفاقمة وضعف القطاع العام التي فرضتها الجائحة، تتسع رقعة الوباء وتأثيراته على منجزات التنمية المستدامة **(الطلافحة، المناور، ٢٠٢٠: ص ٤٠)**. وقد أثار الطرح السابق حول آثار جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة تساؤلًا يدور حول، ما متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا؟

ثانيًا: أهداف الدراسة:

ينطلق البحث من هدف رئيسي مؤداه: "تحديد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، ويتحقق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١- تحديد المتطلبات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

٢- تحديد المتطلبات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

٣- تحديد المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة:

يسعى البحث الراهن للإجابة على تساؤل رئيسي مؤداه: "ما متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، ويمكن الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما المتطلبات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا؟

٢- ما المتطلبات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا؟

٣- ما المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا؟

رابعًا: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم متطلبات التنمية المستدامة:

يشير المعجم الوجيز إلى أن المتطلب في اللغة من الفعل (طلب) ويقال طلب الشيء أي أراده، وتطلّبَ الشيء أي احتاج اليه(**مجمع اللغة العربية، ١٩٩٢: ص ٣٩٢**)، ويقصد بالمتطلب: ذلك الشيء الذي يجب توافره أو يُحتاج إليه بإلحاح (**Longman Active Study Dictionary for Egyptian Secondary Schools, 2004, p 564**)، وأيضًا يعرف المتطلب بأنه: الشيء الذي يستلزم وجوده ويجب توفيره والاذعان له (**حجازي، ٢٠٠٨: ص ١٧٥٩**)، ويعرف المتطلب أيضًا بأنه: الشيء الذي يعد توافره أمرًا أساسيًا للوصول إلي النتائج المرجوة (**عبد المجيد، ٢٠٠٧: ص ٧٠٦**)، ويذهب آخر إلى أن المتطلبات هي: مجموعة الصفات والخصائص والعناصر التي تتجمع وتتآلف وتتوافر معًا في الأفراد وفق ظروف مختلفة وتعد بمثابة محددات للسلوك الظاهري، كما تمثل ركائز جوهرية في تكوين الشخصية (**إبراهيم، ٢٠٠٨: ص ٤٦٤**).

أما مصطلح التنمية في اللغة فيعود إلى الفعل (نمّي) ويقال: أنمي الشيء أي جعله ناميًا (**مجمع اللغة العربية، ١٩٩٢: ص ٦٣٦**)، أما المستدامة فمأخوذة من استدامة الشيء أي بقاؤه ومواصلته (**Oxford word power dictionary, 2006: p 781**)، ويشار إلى الاستدامة بأنها إمداد البشر بكل ضروريات الحياة (**Webster's Ninth New collegiate dictionary, 1986: p 1189.**).

وعرفت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام (١٩٨٧) التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (**Alcock, et al., 2002: p 252**). وعرفت أيضًا بأنها: أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحُسن إدارة

وتنظيم وتنمية الإنسان لموارد بيئته المتاحة من أجل تحسين فرص حياة الإنسان في المجتمع حاضرًا ومستقبلًا **(سلام، ٢٠٠٤: ص ٦٠)**، ويشير آخر إلى التنمية المستدامة هي: عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة: نظام بيئي– نظام اقتصادي– نظام اجتماعي **(قاسم، ٢٠٠٧: ص ٦٠)**.

وتعرف التنمية المستدامة أيضًا بأنها: حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء ومهام الأجهزة أو النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك من خلال مُركّب من الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازية حكوميًا وأهليًا، والتي تتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية لتحقيق العدالة التوزيعية (الجيلية) للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاة الاجتماعي والرضا النفسي للسواد الأعظم من المواطنين **(جامع، ٢٠١١، ص ١٠)**، كما تعرف بأنها: مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل المجتمع، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفع لأفراد المجتمع عبر الأجيال المتعاقبة **(أبو سلطان، ٢٠١٣: ص ٤١)**.

وتستهدف التنمية المستدامة تحقيق التناغم الكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إذ أن السياسات الرئيسة لتحقيق هذه الأهداف تختلف من دولة إلى أخرى، كما تختلف من مكان لآخر داخل الدولة الواحدة، ففي الدول الأقل تقدمًا تستهدف استراتيجيات التنمية المستدامة تحسين نوعية حياة الإنسان من خلال التنمية الاقتصادية، والمعروفة تقليدًا بالنمو الاقتصادي، أي أن هذه الدول تسعى إلى تحقيق فائدة للفقراء، أما الدول الغنية فلا تجعل النمو الاقتصادي شغلها الشاغل في سبيلها لتحقيق التنمية المستدامة، بل تركز جل اهتمامها على استدامة السياسات الرامية للحفاظ على البيئة والتقليل من أشكال الاستهلاك الضارة بيئيًا **(Harris, 2012: p 6)**.

وفي ضوء ما سبق تسنى تحديد تعريف متطلبات التنمية المستدامة بالنسبة للموضوع الحالي بأنها: المقتضيات أو الاحتياجات (البيئية– الاقتصادية– الاجتماعية) التي يعد توافرها شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

٢– مفهوم جائحة كورونا:

ذكر القاموس المحيط أن لفظ الجائحة يعود إلى الجوح وهو الإهلاك والاستئصال، ومنه الجائحة هي: الشدة المجتاحة للمال، والمِجوح هو الذي يجتاح كل شيء **(الفيروزآبادي،**

٢٠٠٥: ص ٢١٦). والجائحة هي: انتشار الوباء إلى عدة بلدان أو قارات وعادة ما يصيب عدد كبير من الناس (**ملكاوي، ٢٠٢٠: ص ٧**). وتذكر منظمة الصحة العالمية أن فيروس كورونا عبارة عن: فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار معروفة بأنها تسبب أمراضاً تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس) (**منظمة الصحة العالمية https://www.who.int**).

ويعد اسم كوفيد-١٩ هو الاسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية للفيروس المسبب لمرض الالتهاب الرئوي الحاد والمعروف باسم (كورونا) والذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية، ويؤثر المرض على الناس بشكل مختلف، حيث تظهر معظم الحالات أعراضًا خفيفة، خاصة عند الأطفال والشباب، ومع ذلك، فإن بعض الحالات يمكن أن تظهر بشكل حاد وخطير، حيث يحتاج حوالي ٢٠٪ من المصابين بالفيروس إلى الرعاية الطبية بالمستشفى (**المفوضية اسامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين https://help.unhcr.org**).

ونشرت منظمة الصحة العالمية في شأن فيروس كورونا إرشادات بعنوان "معالجة حقوق الإنسان كمفتاح للاستجابة لفيروس كورونا"، تسلط وثيقة التوجيه الضوء على أهمية دمج نهج قائم على حقوق الإنسان في الاستجابة لـ COVID-19، وتسلط الضوء على الاعتبارات الرئيسية فيما يتعلق بمعالجة الوصم والتمييز، ومنع العنف ضد المرأة، ودعم الفئات الضعيفة من السكان، وإجراءات الحجر الصحي والتقييد، ونقص الإمدادات والأجهزة (**World Health Organization, 2020: p 1**)، وتعد جائحة كورونا إحدى الأزمات ذات المخاطر الواسعة على الأفراد والأسر والمجتمعات برمتها، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه (**تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني، ٢٠١٩: ص ٣**).

شكل رقم (١) يوضح الآثار المختلفة لجائحة كورونا.

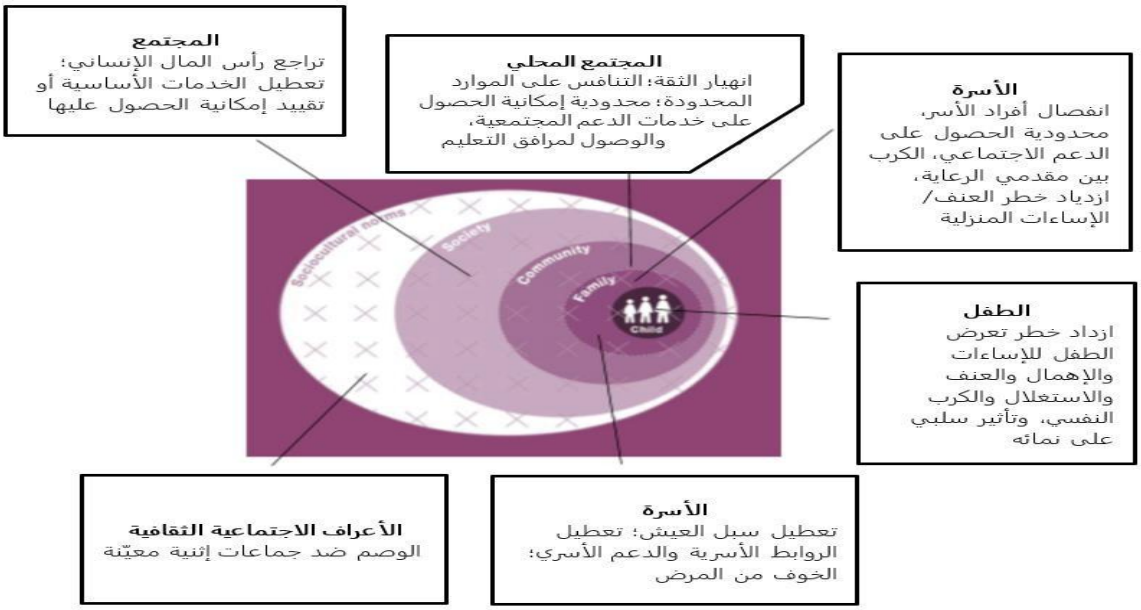

المصدر: تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني: دليل استرشادي "حماية الطفل أثناء وباء فيروس كورونا"، الهند، ٢٠١٩، ص ٣.

وتمثل فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب أمراض متنوعة للإنسان كالزكام، ومتلازمة كورونا الشرق الأوسط التنفسي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم، ويعد فيروس كورونا المستجد سلالة جديدة لم يسبق تحديدها وإصابتها للبشر من قبل، وقد أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية "فيروس كورونا ٢" المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم، اسمًا رسميًا للفيروس الجديد، واختير هذا الاسم لارتباط الفيروس جينيًا بفيروس كورونا الذي سبب فاشية متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) في عام ٢٠٠٣، وأعلنت اللجنة ومنظمة الصحة الدولية أن "كوفيد-١٩" هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد الذي يسببه هذا الفيروس **(ملكاوي، ٢٠٢٠: ص ١٦)**.

وفي سياق آخر تذكر منظمة الصحة العالمية أن فيروسات كورونا هي مجموعة فيروسات تنتمي إلى عائلة Coronaviridae، تصيب كل من الحيوانات والبشر، ويمكن أن تسبب فيروسات كورونا البشرية مرضًا خفيفًا شبيهًا بنزلات البرد، بينما يتسبب البعض الآخر في مرض أكثر حدة (مثل MERS – متلازمة الجهاز التنفسي في الشرق الأوسط والسارس– المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة)، فيروس

كورونا جديد لم يتم التعرف عليه من قبل لدى البشر في ووهان، الصين في ديسمبر ٢٠١٩، وتبدو ملامحه في أعراض الجهاز التنفسي وتشمل الحمى والسعال وضيق التنفس، وفي الحالات الأكثر شدة، يمكن أن تسبب العدوى الالتهاب الرئوي ومتلازمة الجهاز التنفسي الحادة والموت في بعض الأحيان، وتتضمن التوصيات القياسية لمنع انتشار COVID-19 التنظيف المتكرر لليدين باستخدام فرك اليدين المحتوي على الكحول أو الصابون والماء، وتغطية الأنف والفم بمرفق مرن أو منديل يمكن التخلص منه عند السعال والعطس، وتجنب الاتصال الوثيق مع أي شخص يعاني من الحمى والسعال، وتعمل منظمة الصحة العالمية عن كثب مع الخبراء والحكومات والشركاء العالميين لتوسيع المعرفة العلمية حول هذا الفيروس الجديد بسرعة؛ لتقديم المشورة في الوقت المناسب بشأن التدابير اللازمة لحماية صحة الناس ومنع انتشار هذه الجائحة (**World Health Organization, https://www.who.int**).

خامسًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- **نوع الدراسة والمنهج المستخدم:**

أ) **نوع الدراسة:** تنتمي الدراسة الراهنة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، والتي تهتم بالإجابة على مجموعة تساؤلات تستلزم وصف وتحليل وجهة نظر الخبراء في مجال التنمية، حول متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

ب) **المنهج المستخدم:** تعتمد الدراسة الراهنة على منهج المسح الاجتماعي الشامل للخبراء في مجال التنمية.

٢- أدوات الدراسة:

أ) **أدوات جمع البيانات:**

إتساقًا مع متطلبات الدراسة الراهنة فقد تم الاعتماد على استمارة قياس "متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا".

وقد تم تصميم استمارة قياس في ضوء الخطوات التالية:

أ- مرحلة جمع العبارات وصياغتها.

ب- مرحلة تحكيم استمارة القياس وانتقاء العبارات.

ج- مرحلة اختبار صدق وثبات استمارة القياس.

د- مرحلة الصياغة النهائية.

وفيما يلى نتناول هذه الخطوات بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أ- **مرحلة جمع العبارات وصياغتها:** نظرًا لما تتطلبه هذه المرحلة من جمع قدر كبير من العبارات ذات الصلة بموضوع استمارة القياس، فقد تم جمع العديد من العبارات المرتبطة بموضوعه من خلال عدة مصادر، أهمها:

- الرجوع إلى بعض الكتابات النظرية والدراسات العلمية المتصلة بالموضوع.
- الاطلاع على العديد من الأدوات التي سبق اختبارها امبريقيًا.
- اللقاءات والمناقشات التي تم أجروؤها مع بعض الخبراء في مجال التنمية.

ومن خلال ما سبق تسنى الحصول على مجموعة من العبارات التي تمثل أبعاد المقياس، وهى:

- **البيانات الأولية (٥ أسئلة):**
- **البُعد الأول:** المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، وعدد عباراته (٢٧ عبارة).
- **البُعد الثاني:** المتطلبات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، وعدد عباراته (٣٠ عبارة).
- **البُعد الثالث:** المتطلبات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، وعدد عباراته (٢٦ عبارة).

ج- **مرحلة تحكيم استمارة القياس وانتقاء العبارات:**

تم عرض استمارة القياس في صورته الأولية للتحقق من صدق المحتوى على عدد من أساتذة الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم، وبلغ عددهم (١٠) محكمين، لتحديد مدى صلاحية الأداة واتساق فقراتها وملائمتها لأهداف الدراسة.

وفى ضوء ملاحظات السادة المحكمين لاستمارة القياس تم الآتي:

تم حساب نسب الاتفاق على مدى ارتباط العبارات بأبعاد استمارة القياس وإجراء التعديلات الخاصة بالصياغة اللغوية، وقد أسفرت هذه العملية عن حذف العبارات التي لم يتفق عليها غالبية المحكمين والتي قلت نسبة اتفاقهم عليها عن ٨٠%، وإضافة العبارات التي اقترحها السادة المحكّمين،

وأيضاً تعديل بعض العبارات، حيث استقرت عبارات استمارة القياس بعد التحكيم على (٧٥ عبارة) بعد أن كانت (٨٣ عبارة) قبل التحكيم.

وأصبح المقياس في صورته النهائية على النحو التالي:

- **البيانات الأولية (٥ أسئلة).**
- **البُعد الأول:** المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، وعدد عباراته بعد التحكيم (٢٥ عبارة)، بعد أن كانت (٢٧ عبارة) قبل التحكيم.
- **البُعد الثاني:** المتطلبات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، وعدد عباراته بعد التحكيم (٢٧ عبارة)، بعد أن كانت (٣٠ عبارة) قبل التحكيم.
- **البُعد الثالث:** المتطلبات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، وعدد عباراته بعد التحكيم (٢٣ عبارة)، بعد أن كانت (٢٦ عبارة) قبل التحكيم.

■ **طريقة حساب الدرجات المعيارية:**

- أعطيت لكل استجابة من الاستجابات الثلاثة (نعم- إلى حد ما- لا) درجة معيارية، فأعطيت الاستجابة نعم (٣) ثلاث درجات والاستجابة إلى حد ما (٢) درجتان، والاستجابة لا (١) درجة واحدة.

وفى ضوء ما سبق تبين:

- **بالنسبة للدرجة العظمى لكل بعد من أبعاد استمارة المقياس:** البعد الأول (٧٥) درجة معيارية، والبعد الثاني (٨١) درجة معيارية، البعد الثالث (٦٩) درجة معيارية.
- **بالنسبة للدرجة الصغرى لكل بعد من أبعاد المقياس:** البعد الأول (٢٥) درجة معيارية، والبعد الثاني (٢٧) درجة معيارية، والبعد الثالث (٢٣) درجة معيارية، وبذلك تكون الدرجة المعيارية العظمى لاستمارة المقياس ككل (٢٢٥) درجة معيارية، أما الدرجة الصغرى لاستمارة المقياس ككل (٧٥) درجة معيارية.

د- مرحلة اختبار صدق وثبات استمارة القياس:

■ **صدق استمارة القياس:** يشير مفهوم الصدق إلى إذا ما كانت أدوات الدراسة تقيس بالفعل ما يراد قياسه. وقد تم استخدم:

- **الصدق الظاهري (صدق المحكّمين):** للتأكد من صلاحية استمارة القياس الراهنة كأداة يمكن الاعتماد عليها لقياس ما صممت من أجله، حيث يعتمد الصدق الظاهري على المراجعة الظاهرية لمحتويات الأداة للتأكد من دقتها ووضوحها وصحة ترتيبها وسهولة إدراك المبحوثين لمحتوياتها، وفى ضوء هذا تم عُرضت استمارة القياس على (١٠) محكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم، لتحكيم الاستمارة وإبداء الرأي في مدى ملائمة كل عبارة من حيث جودة صياغتها ومدي ارتباطها بالبعد المراد قياسه، وإضافة ما يرونه سيادتهم من تعديلات، وتم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٠%) من آراء السادة المحكمين للإبقاء على العبارة، وكذلك حذف العبارات غير الملائمة، حيث تعتبر نسبة اتفاق المحكمين على عبارات استمارة القياس معيارًا لصدقها.
- **صدق المحتوى:** ويشير إلى مدى تمثيل عبارات المقياس للمحتوى المراد قياسه، وللتحقق من صدق محتوى المقياس تم حساب معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين درجة كل بُعد والدرجة الكلية للأداة.

جدول رقم (١) يوضح المصفوفة الارتباطية بين أبعاد المقياس والمجموع الكلى.

الأبعاد	المجموع الكلى
المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا	**٨٧.٠
المتطلبات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا	**٩١.٠
المتطلبات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا	**٨٩.٠

** تدل على أن معامل الارتباط دال عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول السابق ارتباط أبعاد استمارة القياس ببعضها البعض بمستوى دلالة (٠.٠١)، وهذا يؤكد أن الأداة يتمتع بدرجة عالية من الصدق.

- **ثبات المقياس:** يشير مفهوم الثبات إلى الحصول على نفس النتائج إذا أعيد تطبيق الاختبار على نفس المجموعة من الأفراد، وقد تم استخدام:

- تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي لعبارات المقياس، حيث تم استخراج معامل الثبات على مستوى المقياس بالكامل وعلى مستوى الأبعاد، والجدول التالي يبين معامل الثبات للمقياس ككل، والأبعاد.

جدول رقم (٢) يوضح معاملات الثبات للأبعاد وللمقياس ككل.

الأبعاد	معامل الثبات
المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا	٨٩.٠
المتطلبات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا	٩٢.٠
المتطلبات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا	٨٦.٠
المقياس ككل	٨٩.٠

وبالنظر إلى النتائج الموجودة بالجدول السابق يتضح أن معامل ثبات بالنسبة لأبعاد استمارة المقياس والمجموع الكلي مرتفعة، وبناء على هذه النتيجة؛ فإن مستوى الثبات لمحتوى الأداة يعد ملائمًا من وجهة نظر البحث العلمي.

هـ) مرحلة الصياغة النهائية:

بعد أن تم التأكد من صدق وثبات استمارة القياس، قام بوضعها في صورتها النهائية، وإعدادها وطباعتها للتطبيق.

١- المعالجات الإحصائية:

تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية، شملت على: معامل بيرسون- اختبار ت- تحليل التباين الأحادي- الوزن المرجح- القوة النسبية- النسب المئوية.

٢- مجالات الدراسة:

أ) **المجال المكاني:** تحدد المجال المكاني للدراسة الراهنة في قسم التنمية والتخطيط بكلية الخدمة الاجتماعية- جامعة الفيوم، والعاملين بقسم التنمية بديوان عام المحافظة، حيث يعتبر قسم التنمية والتخطيط أحد الميادين المهتمة بالتنمية المستدامة نظريًا وميدانيًا، ويعتبر قسم التنمية بديوان عام المحافظة هو النقطة التي تنطلق منها قاطرة الاهتمام بالتنمية المستدامة في شتى أرجاء المحافظة.

ب) **المجال البشري:** بلغ مجتمع الدراسة ٣٠ مفردة، وهم الخبراء في مجال التنمية المستدامة، وتم اختيارهم للأسباب التالية:

- أعضاء هيئة التدريس بقسم التنمية والتخطيط من أهم التخصصات المهتمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- العاملين بقسم التنمية بديوان عام المحافظة لديهم كل جديد فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وسبل تحقيقها.

٣- **المجال الزمني:** ويتمثل في الفترة الزمنية اللازمة لكافة خطوات إعداد البحث، والتي بلغت ستة أشهر.

سادسًا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

١- النتائج المتعلقة بخصائص مجتمع الدراسة:

أ) من حيث النوع:

جدول رقم (٣) يوضح خصائص مجتمع الدراسة حسب النوع. ن=٣٠

المعاملات / الإحصائية / المتغيرات	(ك)	(%)
ذكر	١٩	%٦٣,٣

أنثى	١١	%٣٦,٧
الاجمالي	٣٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن عدد الذكور يبلغ (١٩) مفردة، بنسبة مئوية مقدارها (٦٣,٣%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، ويبلغ عدد مفردات عينة الدراسة من الإناث (١١) مفردة، بنسبة مئوية مقدارها (٣٦,٧%) من إجمالي عينة الدراسة، وهذا يدلل أن الغالبية العظمى من المبحوثين من الذكور، وهذا يمكن تفسيره من عدة جوانب، فمن جانب تعد نسبة تمثيل الإناث ضئيلة إذا نظرنا إلى المرأة على أنها تشكل نصف المجتمع، ومن جانب آخر تعكس هذه النسبة تنامي دور المرأة في مجالات الحياة بوجه عام، لا سيما ونحن في مجتمع شرقي عربي ذو نزعة ذكورية بالأساس، يعج بعادات وتقاليد تكبل المرأة عن المشاركة في مناشط الحياة المختلفة.

ب) من حيث السن:

جدول رقم (٤) يوضح خصائص مجتمع الدراسة حسب السن. ن=٣٠

المعاملات الإحصائية المتغيرات	(ك)	(%)
أقل من ٣٠ سنة	٦	%٢٠,٠
من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة	١٥	%٥٠,٠
من ٤٠ لأقل من ٥٠ سنة	٧	%٢٣,٣
من ٥٠ لأقل من ٦٠ سنة	٢	%٦,٧
الاجمالي	٣٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المبحوثين تقع في الفئة العمرية (من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة)، حيث يبلغ عددهم (١٥) مفردة، بنسبة مئوية مقدارها (٥٠%) من إجمالي عينة الدراسة، ويليها المجموعة العمرية (من ٤٠ لأقل من ٥٠ سنة)، ويبلغ عددها (٧) مفردة، بنسبة مئوية قدارها (٢٣,٣%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، وفي المرتبة الثالثة تأتي الفئة العمرية (أقل من ٣٠ سنة)، عددها (٦) أعضاء، بنسبة مئوية مقدارها (٢٠,٠%) من إجمالي البحوثين. ولا شك أن وقوع الفئات العمرية (من ٣٠ لأقل من ٤٠ سنة)، في صدر الترتيب على التوالي إنما يؤكد على مدى الحيوية

والنشاط؛ لوقوع غالبية أعضائها في ريعان الشباب، ولا نتغافل أيضًا أن هذه الحيوية والنشاط محاطة بالتعقل والحكمة، لضم هذه العينة لنسبة كبيرة ممن أعمارهم (من ٤٠ لأقل من ٥٠ سنة)؛ الأمر الذي يعطيها كفاءة وفاعلية؛ لاحتوائها على فئات تتسم بالتعقل والحكمة والخبرة الواسعة، وأخرى مفعمة بالحيوية والنشاط والمعرفة.

ج) من حيث الحالة التعليمية:

جدول رقم (٥) يوضح خصائص مجتمع الدراسة حسب الحالة التعليمية. ن=٣٠

المعاملات الإحصائية المتغيرات	(ك)	(%)
مؤهل جامعي	٤	%١٣,٣
مؤهل فوق جامعي (ماجستير ودكتوراه)	٢٤	%٨٠,٠
مؤهل فوق متوسط (معهد سنتين)	٢	%٦,٧
الإجمالي	٣٠	%١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهل فوق جامعي (ماجستير ودكتوراه)، حيث بلغ عددهم (٢٤) مفردة، بنسبة مئوية بلغت (٨٠,٠%)، يليها الحاصلون على مؤهل جامعي، حيث بلغ عددهم (٤) مفردة، بنسبة مئوية مقدارها (١٣,٣%) من إجمالي المبحوثين، ثم الحاصلون على مؤهل فوق متوسط (معهد سنتين) في الترتيب الثالث، حيث بلغ عددهم (٢) مفردة، بنسبة مئوية قدارها (٦,٧%) من إجمالي المبحوثين، ويشير استحواذ الحاصلين على مؤهل فوق جامعي (ماجستير ودكتوراه) على نصيب الأسد بين المبحوثين، أن هذه الفئة تحظى بمستوى عال من المعارف والخبرات في مجالات عدة ولا سيما التنمية المستدامة، فضلًا عما يصاحب ذلك من نمو وعي وإدراك أفضل للأمور، وما يتبع ذلك من قدرة عالية على التخطيط والتنفيذ.

د) من حيث الحالة الوظيفية:

جدول رقم (٦) يوضح خصائص مجتمع الدراسة حسب الحالة الوظيفية. ن=٣٠

المعاملات الإحصائية المتغيرات	(ك)	(%)
أستاذ دكتور	٦	%٢٠,٠
مدرس جامعي	٩	%٣٠,٠
مدرس مساعد	٤	%١٣,٣
أخرى	١١	%٣٦,٧
الاجمالي	٣٠	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق ارتفاع نسبة المدرسين الجامعيين، حيث بلغ عددهم (٩) مفردة، بنسبة مئوية بلغت (٣٠,٠%) من إجمالي المبحوثين، يليها الأساتذة الجامعيون، حيث بلغ عددهم (٦) مفردة، بنسبة مئوية مقدارها (٢٠,٠%) من إجمالي المبحوثين، ثم المدرسون المساعدون، حيث بلغ عددهم (٤) مفردة، بنسبة مئوية قدارها (١٣,٣%) من إجمالي المبحوثين، ويشير استحواذ المدرسون الجامعيون على النسبة الأكبر بين المبحوثين، أن هذه الفئة تحظى بمستوى عال من المعارف في مجالات عدة ولا سيما التنمية المستدامة، فضلًا عن قدرتهم على الأداء الميداني، يليها الأساتذة الجامعيون، حيث تعتبر هذه الفئة من أكثر الفئات خبرة ودهاء في مجال التنمية المستدامة، أما عن الفئة الحاصلة على المركز الأول (أخرى)، فتضم الحاصلون على مؤهلات عليا، ومؤهلات فوق متوسطة من الخبراء في مجال التنمية المستدامة.

هـ) من حيث سنوات الخبرة:

جدول رقم (٧) يوضح خصائص مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة. ن=٣٠

المعاملات الإحصائية المتغيرات	(ك)	(%)
أقل من ٥	٢	%٦,٧
من ٥ لأقل من ١٠	١٧	%٥٦,٧
من ١٠ لأقل من ١٥	٦	%٢٠,٠

من ١٥ لأقل من ٢٠	٣	%١٠,٠
٢٠ سنة فأكثر	٢	%٦,٧
الاجمالي	٣٠	١٠٠

يتضح من بيانات الجدول السابق أن أن عدد من عندهم خبرة من ٥ لأقل من ١٠ سنوات، بلغ (١٧) عضوًا، بنسبة مئوية قدارها (٥٦,٧%) من المبحوثين، وفي المرتبة الثانية جاء من لديهم سنوات خبرة من ١٠ لأقل من ١٥ سنة، حيث بلغ عددهم (٦) عضوًا، بنسبة مئوية بلغت (٢٠,٠%) من إجمالي المبحوثين، وفي المرتبة الثالثة جاء من لديهم سنوات خبرة، من ١٥ لأقل من ٢٠ سنة، وبلغ عددهم (٣) أعضاء، بنسبة مئوية مقدارها (١٠,٠%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة، ويعكس ذلك عمق الخبرات وتنوعها لدى المبحوثين.

٢- النتائج المتعلقة باستجابات المبحوثين على استمارة قياس "متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا".

البعد الأول: المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

جدول رقم (٨) يوضح المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

ن= ٣٠

المتطلبات البيئية	التكرارات						الوزن النسبي	النسبة المئوية	الترتيب
	لا		إلى حدٍ ما		نعم				
	ك	%	ك	%	ك	%			
١ تشجيع المواطنين على الاستخدام الرشيد لموارد البيئة.	٢	٦,٧	٢	٦,٧	٢٦	٨٦,٧	٢,٨	٩٣,٣	٢
٢ تهيئة المواطنين لتطبيق الإجراءات الاحترازية للتعامل مع الفيروس.	٢	٦,٧	٦	٢٠,٠	٢٢	٧٣,٣	٢,٧	٨٨,٩	٥
٣ تبصير المواطنين بالأساليب المثلى للتخلص من المخلفات.	٠	٠,٠	٤	١٣,٣	٢٦	٨٦,٧	٢,٩	٩٥,٦	١
٤ تحديد أماكن لتجميع القمامة وإرشاد المواطنين إليها.	٤	١٣,٣	٢	٦,٧	٢٤	٨٠,٠	٢,٧	٨٨,٩	٥
٥ حث المواطنين على الالتزام بالتباعد الاجتماعي.	٠	٠,٠	٨	٢٦,٧	٢٢	٧٣,٣	٢,٧	٩١,١	٣
٦ سن التشريعات التي تجرم التعدي بالبناء على الأرض الزراعية.	٤	١٣,٣	٢	٦,٧	٢٤	٨٠,٠	٢,٧	٨٨,٩	٥
٧ نقل مخلفات المستشفيات إلى مدافن صحية آمنة.	٠	٠,٠	٤	١٣,٣	٢٦	٨٦,٧	٢,٩	٩٥,٦	١
٨ تشجيع المواطنين على الاستثمار في الإنتاج الزراعي.	٢	٦,٧	٤	١٣,٣	٢٤	٨٠,٠	٢,٧	٩١,١	٣
٩ توعية المواطنين بالطرق الرشيدة للتخلص من الكمامات.	٢	٦,٧	٠	٠,٠	٢٨	٩٣,٣	٢,٩	٩٥,٦	١
١٠ دراسة الجدوى البيئية للمشروعات القائمة والجديدة.	٢	٦,٧	٦	٢٠,٠	٢٢	٧٣,٧	٢,٧	٨٨,٩	٥
١١ الاهتمام بتطهير الترع والمصارف للتخلص من نواقل الأمراض	٢	٦,٧	٦	٢٠,٠	٢٢	٧٣,٧	٢,٧	٨٨,٩	٥
١٢ تعزيز خدمة التطهير الدوري للشوارع للقضاء على الفيروسات.	٠	٠,٠	١٠	٣٣,٣	٢٠	٦٦,٧	٢,٧	٨٨,٩	٥

المتطلبات البيئية	التكرارات						الوزن النسبي	النسبة المئوية	الترتيب
	لا		إلى حدٍ ما		نعم				
	ك	%	ك	%	ك	%			
١٣ توفير مستلزمات التطهير والتعقيم بالمنشآت الحكومية والأهلية.	٠	٠,٠	١٢	٤٠,٠	١٨	٦٠,٠	٢,٦	٨٦,٧	٧
١٤ توفير ودعم وسائل الوقاية من الفيروس لجميع المواطنين.	٤	١٣,٣	٦	٢٠,٠	٢٠	٦٦,٧	٢,٥	٨٤,٤	٩
١٥ الاهتمام بالتثقيف البيئي لحماية المواطنين من الإصابة.	٤	١٣,٣	٨	٢٦,٧	١٨	٦٠,٠	٢,٥	٨٢,٢	٩
١٦ الحزم في تطبيق قوانين الحفاظ على البيئة.	٠	٠,٠	١٢	٤٠,٠	١٨	٦٠,٠	٢,٦	٨٦,٧	٧
١٧ دمج الاصحاح البيئي في المقررات الدراسية لتلاميذ المدارس.	٤	١٣,٣	٦	٢٠,٠	٢٠	٦٦,٧	٢,٥	٨٤,٤	٨
١٨ تعزيز فرص تدريب العمال على المشروعات البيئية.	٠	٠,٠	١٢	٤٠,٠	١٨	٦٠,٠	٢,٦	٨٦,٧	٧
١٩ إعداد ومتابعة المشروعات البيئية الصغيرة.	٤	١٣,٣	٦	٢٠,٠	٢٠	٦٦,٧	٢,٥	٨٤,٤	٨
٢٠ تهيئة المواطنين للتعايش مع الظروف الصحية البيئية الراهنة.	٢	٦,٧	٨	٢٦,٧	٢٠	٦٦,٧	٢,٦	٨٦,٧	٧
٢١ تجديد وتطوير شبكات مياه الشرب والصرف الصحي.	٤	١٣,٣	٤	١٣,٣	٢٢	٧٣,٣	٢,٦	٨٦,٧	٧
٢٢ تغطية المناطق النائية بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي.	٠	٠,٠	٩	٣٠,٠	٢١	٧٠,٠	٢,٧	٩٠,٠	٤
٢٣ فرض عقوبات مالية على المخالفين للإجراءات الاحترازية.	٤	١٣,٣	٨	٢٦,٧	١٨	٦٠,٠	٢,٥	٨٢,٢	٩
٢٤ تعزيز دور المجتمع المدني في اذكاء وعي المواطنين بمخاطر الفيروس.	٠	٠,٠	١١	٣٦,٧	١٩	٦٣,٣	٢,٦	٨٧,٨	٦
٢٥ إيلاء البيئات الريفية والعشوائية مزيد من الاهتمام، لأنها مناطق ذات كثافة سكانية عالية.	٢	٦,٧	١٠	٣٣,٣	١٨	٦٠,٠	٢,٥	٨٤,٤	٨

يتضح من بيانات الجدول السابق أن العبارة رقم (٣)، ونصها "تبصير المواطنين بالأساليب المثلى للتخلص من المخلفات" حازت على الترتيب الأول بوزن نسبي قدره (٢,٩)، ونسبة مئوية بلغت ٩٥,٦%، كما حازتا العبارتين (٧)، (٩) على الترتيب الأول مكرر، ونصهما "نقل مخلفات المستشفيات إلى مدافن صحية آمنة"، "توعية المواطنين بالطرق الرشيدة للتخلص من الكمامات" على الترتيب. لا شك أن تبصير المواطنين بالأساليب المثلى للتخلص من المخلفات من الأمور الهامة، وفي ذلك يذكر **(جهاز شئون البيئة، ٢٠٢١)** أن التخلص الرشيد من المخلفات له العديد من، لعل أهمها: التخلص من المخلفات بطريقة علمية وعملية يقلل من التأثيرات الضارة للمخلفات على البيئة، كما أنه يقلل من تلوث الهواء، وأيضًا يحافظ على صحة وسلامة سكان المناطق المجاورة من الروائح والمناظر الكريهة والأمراض والاشتعالات، فضلًا عن أنه يحافظ على صحة وأمن المشتغلين والمترددين، والمجاورين للموقع. كما أشارت **(منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٨)** أن المخلفات الصحية متعددة الأشكال والأنواع، كما أنها مسئولة عن نقل العدوى في كثير من الأحيان، فضلًا عن تلوث الهواء والمال، ولذا تطلب الأمر ضرورة إدارة مخلفات الرعاية الصحية زيادة الاهتمام والاجتهاد في تلافي عبء المرض الكبير المرتبط

بالممارسات السيئة، بما في ذلك التعرض للعوامل المُعدية والمواد السامة، من خلال: بناء نظام شامل يتناول المسؤوليات وتخصيص الموارد ومناولة المخلفات والتخلّص منها، ويمثّل ذلك عملية طويلة الأجل تدعمها تحسينات تدريجية، فضلًا عن إذكاء الوعي بالمخاطر ذات الصلة بمخلفات الرعاية الصحية، والممارسات المأمونة، وأيضًا انتقاء الخيارات الإدارية المأمونة والصديقة للبيئة من أجل حماية الناس من الأخطار عند جمع المخلفات أو مناولتها أو تخزينها أو نقلها أو معالجتها أو التخلص منها.

البعد الثاني: المتطلبات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

جدول رقم (٩) يوضح المتطلبات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا. **ن= ٣٠**

المتطلبات الاقتصادية	التكرارات						الوزن النسبي	النسبة المئوية	الترتيب
	لا		إلى حدٍ ما		نعم				
	ك	%	ك	%	ك	%			
١ تنويع النشاط الاقتصادي لتغطية احتياجات الأسواق.	٠	٠,٠	٨	٢٦,٧	٢٢	٧٣,٣	٢,٧	٩١,١	١
٢ إيجاد أفكار إبداعية لمشروعات صغيرة مدرة للدخل.	٤	١٣,٣	٦	٢٠,٠	٢٠	٦٦,٧	٢,٥	٨٤,٤	٥
٣ توفير الدعم اللازم لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	٠	٠,٠	٨	٢٦,٧	٢٢	٧٣,٣	٢,٧	٩١,١	١
٤ التوسع في انتشار المشروعات الصغيرة لتصل إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.	٤	١٣,٣	٢	٦,٧	٢٤	٨٠,٠	٢,٧	٨٨,٩	٣
٥ التوعية بدور المشروعات الصغيرة في إدرار الدخل ومكافحة الفقر.	٢	٦,٧	١٠	٣٣,٣	١٨	٦٠,٠	٢,٥	٨٤,٤	٥
٦ توعية العمال بأهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية.	٤	١٣,٣	٩	٣٠,٠	١٧	٥٦,٧	٢,٤	٨١,١	٨
٧ توفير ودعم مستلزمات الإجراءات الاحترازية للعمال.	٠	٠,٠	١٦	٥٣,٣	١٤	٤٦,٧	٢,٥	٨٢,٢	٧
٨ تشجيع القطاع الخاص على تعزيز الإنتاج مع مراعاة الإجراءات الاحترازية.	٠	٠,٠	١٢	٤٠,٠	١٨	٦٠,٠	٢,٦	٨٦,٧	٤
٩ تنشيط عمليات التبادل التجاري بين المناطق.	٢	٦,٧	١٣	٤٣,٣	١٥	٥٠,٠	٢,٤	٨١,١	٨
١٠ تشجيع ودعم وتسويق الصناعات الريفية.	٢	٦,٧	١١	٣٦,٧	١٧	٥٦,٧	٢,٥	٨٣,٣	٦
١١ وضع تشريعات مُلزمة لتطبيق الإجراءات الاحترازية في أماكن العمل.	٢	٦,٧	١٣	٤٣,٣	١٥	٥٠,٠	٢,٤	٨١,١	٨
١٢ تشجع المتخصصين على إيجاد أفكار لمشروعات صغيرة تناسب الظروف الجائحة الراهنة.	٢	٦,٧	١٠	٣٣,٣	١٨	٦٠,٠	٢,٥	٨٤,٤	٥
١٣ توفير قروض صغيرة لدعم المشروعات بفوائد منخفضة.	٢	٦,٧	١٢	٤٠,٠	١٦	٥٣,٣	٢,٥	٨٢,٢	٧
١٤ تيسير إجراءات الحصول على القروض الصغيرة.	٤	١٣,٣	٦	٢٠,٠	٢٠	٦٦,٧	٢,٥	٨٤,٤	٥
١٥ توصيل خدمات مياه الشرب والصرف الصحي إلى المناطق المحرومة.	٢	٦,٧	٨	٢٦,٧	٢٠	٦٦,٧	٢,٦	٨٦,٧	٤
١٦ تشجيع المواطنين على الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية.	٢	٦,٧	٥	١٦,٧	٢٣	٧٦,٧	٢,٧	٩٠,٠	٢

المتطلبات الاقتصادية	التكرارات						الوزن النسبي	النسبة المئوية	الترتيب
	لا		إلى حدٍ ما		نعم				
	ك	%	ك	%	ك	%			
١٧ تشجيع الشباب على الإنتاج.	٢	٦,٧	١٤	٤٦,٧	١٤	٤٦,٧	٢,٤	٨٠,٠	٩
١٨ تخفيف الأعباء الضريبية عن الفلاحين والحرفيين.	٠	٠,٠	١٢	٤٠,٠	١٨	٦٠,٠	٢,٦	٨٦,٧	٤
١٩ وضع برامج تستهدف تحسين نوعية حياة الفقراء.	٤	١٣,٣	٩	٣٠,٠	١٧	٥٦,٧	٢,٤	٨١,١	٨
٢٠ الدعم المستمر للإنتاج الزراعي.	٠	٠,٠	٨	٢٦,٧	٢٢	٧٣,٣	٢,٧	٩١,١	١
٢١ التدريب التحويلي للعمال على أعمال مدرة للدخل تراعي ظروف الجائحة.	٤	١٣,٣	٧	٢٣,٣	١٩	٦٣,٣	٢,٥	٨٣,٣	٦
٢٢ توفير فرص عمل وفق الخبرات السابقة للعامل ولا تخل بالظروف الاستثنائية التي فرضها انتشار الفيروس.	٢	٦,٧	٨	٢٦,٧	٢٠	٦٦,٧	٢,٦	٨٦,٧	٤
٢٣ تدبير المنح المالية لأسر العمالة غير المنتظمة المستحقة للدعم.	٢	٦,٧	١١	٣٦,٧	١٧	٥٦,٧	٢,٥	٨٣,٣	٦
٢٤ الاستعانة بالخبراء في إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات.	٢	٦,٧	٨	٢٦,٧	٢٠	٦٦,٧	٢,٦	٨٦,٧	٤
٢٥ توفير المساعدات لأسر العمالة غير المنتظمة المتضررة من الفيروس.	٠	٠,٠	١٦	٥٣,٣	١٤	٤٦,٧	٢,٥	٨٢,٢	٧
٢٦ تسعير المنتجات الغذائية وضبط الأسواق.	٠	٠,٠	١٤	٤٦,٧	١٦	٥٣,٣	٢,٥	٨٤,٤	٥
٢٧ إعادة توزيع العمالة في ضوء الإجراءات الاحترازية في منشآت الأعمال المكتظة بالعمال.	٢	٦,٧	١٠	٣٣,٣	١٨	٦٠,٠	٢,٥	٨٤,٤	٥

يتضح من بيانات الجدول السابق أن العبارة رقم (١)، ونصها "تنويع النشاط الاقتصادي لتغطية احتياجات الأسواق" حازت على الترتيب الأول بوزن نسبي قدره (٢,٧)، ونسبة مئوية بلغت ٩١,١%، كما حازتا العبارتين (٣)، (٢٠) على الترتيب الأول مكرر، ونصهما "توفير الدعم اللازم لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، "الدعم المستمر للإنتاج الزراعي" على الترتيب. لا ريب أن تنوع الإنتاج الاقتصادي مع متطلبات السوق يخلق حالة تبادل تجاري واسعة من جانب، ويشبع الاحتياجات الملحة للناس من جانب أخري، وعليه فإن تلبية الأنشطة الاقتصادية لتغطية احتياجات السوق أمراً ضرورياً، وفي هذا الشأن ذكرت دراسة (**Miyake, et al., 2012**) أنه في ظل سياسات الطاقة والمناخ في الآونة الأخيرة نتيجة مجموعة من الشواغل البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية زاد الطلب علي الطاقة الحيوية الأمر الذي أدى إلى حدوث تغييرات مباشرة وغير مباشرة في استخدام الأراضي من خلال الدراسة، البحث، والفهم الشامل لديناميات استخدام الأراضي لإنتاج محاصيل الطاقة الحيوية. وتتبع أهمية الدعم المستمر للإنتاج الزراعي من دورها في توفير الاحتياجات الغذائية للأعداد المتزايدة من

السكان، فضلاً عما لها من أهمية في استدامة الاقتصاد، وفي هذ الإطار استنتجت دراسة **(Addington, 2011)** أنه لكي يتحقق الاقتصاد المستدام، فلابد من وضع الإنتاج الغذائي في المقام الأول، وذلك لارتباطه بالأمن الغذائي.

البعد الثالث: المتطلبات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

جدول رقم (١٠) يوضح الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا. ن= ٣٠

المتطلبات الاجتماعية	الاستجابات						الوزن النسبي	النسبة المئوية	الترتيب
	لا		إلى حدٍ ما		نعم				
	ك	%	ك	%	ك	%			
١ إعداد قاعدة بيانات دقيقة عن المناطق الأكثر تأثرًا بالفيروس.	٠	٠,٠	١٢	٤٠,٠	١٨	٦٠,٠	٢,٦	٨٦,٧	٦
٢ توفير الدعم اللازم للأسر المتأثرة جراء الفيروس.	٢	٦,٧	٤	١٣,٣	٢٤	٨٠,٠	٢,٧	٩١,١	٢
٣ تشجيع رجال الأعمال على توفير الأدوية للفقراء المصابين.	٢	٦,٧	٨	٢٦,٧	٢٠	٦٦,٧	٢,٦	٨٦,٧	٦
٤ توفير الكمامات الصحية لجميع المواطنين.	١	٣,٣	٥	١٦,٧	٢٤	٨٠,٠	٢,٨	٩٢,٢	١
٥ بحث حالات العمالة غير المنتظمة وتوفير الدعم اللازم لها.	٢	٦,٧	٨	٢٦,٧	٢٠	٦٦,٧	٢,٦	٨٦,٧	٦
٦ إعفاء أبناء الأسر المتضررة من الفيروس من المصروفات الدراسية.	٢	٦,٧	7	٢٣,٣	٢١	٧٠,٠	٢,٦	٨٧,٨	٥
٧ توفير الخدمات العلاجية المجانية للفقراء المصابين بالفيروس بالمستشفيات الحكومية.	٢	٦,٧	٦	٢٠,٠	٢٢	٧٣,٣	٢,٧	٨٨,٩	٤
٨ توفير الدعم المالي للأسر التي بها أطفال في مراحل التعليم.	٤	١٣,٣	٩	٣٠,٠	١٧	٥٦,٧	٢,٤	٨١,١	١٠
٩ التغطية الشاملة لكافة المواطنين بخدمات التأمين الصحي.	٠	٠,٠	٨	٢٦,٧	٢٢	٧٣,٣	٢,٧	٩١,١	٢
١٠ توفير أمصال التحصين من الفيروس بالمجان للفقراء.	٤	١٣,٣	٨	٢٦,٧	١٨	٦٠,٠	٢,٥	٨٢,٢	٩
١١ تنشيط دور منظمات المجتمع المدني في اذكاء الوعي الصحي والاجتماعي بين المواطنين.	٢	٦,٧	١٠	٣٣,٣	١٨	٦٠,٠	٢,٥	٨٤,٤	٨
١٢ تضمين التثقيف الصحي في المقررات الدراسية لتلاميذ المدارس.	٢	٦,٧	٤	١٣,٣	٢٤	٨٠,٠	٢,٧	٩١,١	٢
١٣ توفير خدمات صحة الطفل بالوحدات الصحية والمراكز الطبية الحكومية.	٠	٠,٠	١٢	٤٠,٠	١٨	٦٠,٠	٢,٦	٨٦,٧	٦
١٤ توفير ودعم الخدمات الوقائية لسكان الريف والمناطق العشوائية.	٢	٦,٧	٦	٢٠,٠	٢٢	٧٣,٣	٢,٧	٨٨,٩	٤
١٥ توفير خدمات صحة المرأة والتطعيمات بالمجان بالمراكز الطبية الحكومية.	٤	١٣,٣	١٠	٣٣,٣	١٦	٥٣,٣	٢,٤	٨٠,٠	١١
١٦ دعم العاطلين عن العمل جراء الفيروس بمنح مالية.	٠	٠,٠	٨	٢٦,٧	٢٢	٧٣,٣	٢,٧	٩١,١	٢
١٧ تيسير إجراءات الفحص الطبي للفقراء المصابون بالفيروس.	٤	١٣,٣	٦	٢٠,٠	٢٠	٦٦,٧	٢,٥	٨٤,٤	٨
١٨ توفير وسائل نقل مجهزة للنقل المصابين بالفيروس بالمناطق	٢	٦,٧	٨	٢٦,٧	٢٠	٦٦,٧	٢,٦	٨٦,٧	٦

المتطلبات الاجتماعية	الاستجابات						الوزن النسبي	النسبة المئوية	الترتيب
	لا		إلى حدٍ ما		نعم				
	ك	%	ك	%	ك	%			
النائية إلى المستشفيات الحكومية.									
١٩ توسيع فرص حصول المسنون على الخدمات الوقائية والعلاجية بالمستشفيات الحكومية.	٢	٦,٧	١٠	٣٣,٣	١٨	٦٠,٠	٢,٥	٨٤,٤	٨
٢٠ تبصير المرأة بطرق الوقاية من الفيروس.	٢	٦,٧	٨	٢٦,٧	٢٠	٦٦,٧	٢,٦	٨٦,٧	٦
٢١ حث المواطنين على التآزر والتكافل في مواجهة الفيروس.	٠	٠,٠	١٠	٣٣,٣	٢٠	٦٦,٧	٢,٧	٨٨,٩	٤
٢٢ دعم الخدمات الطبية المقدمة للفقراء المصابون بالفيروس بالمستشفيات الخاصة.	٠	٠,٠	٩	٣٠,٠	٢١	٧٠,٠	٢,٧	٩٠,٠	٣
٢٣ حث المواطنين على الالتزام بالإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار الفيروس.	٢	٦,٧	٩	٣٠,٠	١٩	٦٣,٣	٢,٦	٨٥,٦	٧

يتضح من بيانات الجدول السابق أن العبارة رقم (٤)، ونصها "توفير الكمامات الصحية لجميع المواطنين" حازت على الترتيب الأول بوزن نسبي قدره (٢,٨)، ونسبة مئوية بلغت ٩٢,٢%، كما حازت العبارات (٢)، (٩)، (١٢)، (١٦)، على الترتيب الثاني، والثاني مكرر، بوزن نسبي قدره (٢,٧)، ونسبة مئوية بلغت ٩١,١%، ونصها "توفير الدعم اللازم للأسر المتأثرة جراء الفيروس"، "التغطية الشاملة لكافة المواطنين بخدمات التأمين الصحي"، "تضمين التثقيف الصحي في المقررات الدراسية لتلاميذ المدارس"، " دعم العاطلين عن العمل جراء الفيروس بمنح مالية" على الترتيب. عملت الحكومات مع هبوب رياح جائحة كورونا على توفي الكمامات الطبية لمواطنيها حفاظًا على صحتهم، وتمكنت من تحقيق ذلك في فترة وجيزة لوقاية مواطنيها من ويلات المرض العضال والذي غالبً ما ينتهى بوفاة المصاب، وبالتالي فالكمامات الصحية ذات أهمية قصوى للوقاية، وفي ذلك ذكرت **(اليونيسيف، ٢٠١٩)** أن إحدى الطرق الرئيسية التي ينتشر من خلالها كوفيد-١٩ في الرذاذ التنفسي الذي يقذفه الأشخاص عندما يتحدثون أو يسعلون أو يعطسون؛ مما يعني أن بعض الأشخاص يمكن أن يكونوا ناقلين للعدوى وهم لا يدركون ذلك، وهذا أحد الأسباب التي تجعل التباعد البدني أمراً مهماً للغاية في الأماكن التي ينتشر فيها كوفيد-١٩، ولكن قد يتعذر علينا أن نبقى دائماً مبتعدين عن الآخرين في الأماكن العامة المزدحمة، لذا يُوصى باستخدام كمامة قماشية في مثل هذه الظروف لنقي بعضنا البعض من خطر الإصابة. وذكر **(غنام، ٢٠٢١)** أنه في ظل الكوارث الصحية كجائحة كورونا أصبحت تغطية بالتأمين الصحي ضرورة ملحة، الأمر الذي دفع إلى استهداف نظام التأمين الصحي الشامل الجديد إلى تغطية جميع المواطنين، مع

تكفل الدولة بتوفير الحماية المالية لغير القادرين، وتوفير حماية من الأعباء المالية للأسر، والمبدأ الأساسي للقانون هو التضامن والتشاركية.

تبين من خلال عرض ومناقشة نتائج الدراسة ما يلي:

١- أن المتطلبات البيئية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، جاءت مرتبة تنازليًا على النحو التالي:

أ) تبصير المواطنين بالأساليب المثلى للتخلص من المخلفات- نقل مخلفات المستشفيات إلى مدافن صحية آمنة- توعية المواطنين بالطرق الرشيدة للتخلص من الكمامات، بنسبة بلغت (٩٥,٦%).

ب) تشجيع المواطنين على الاستخدام الرشيد لموارد البيئة، بنسبة بلغت (٩٣,٣).

ج) حث المواطنين على الالتزام بالتباعد الاجتماعي- تشجيع المواطنين على الاستثمار في الإنتاج الزراعي، بنسبة بلغت (٩١,١).

د) تغطية المناطق النائية بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي، بنسبة بلغت (٨٦,٧%).

هـ) تهيئة المواطنين لتطبيق الإجراءات الاحترازية للتعامل مع الفيروس- تحديد أماكن لتجميع القمامة وإرشاد المواطنين إليها- سن التشريعات التي تجرم التعدي بالبناء على الأرض الزراعية- دراسة الجدوى البيئية للمشروعات القائمة والجديدة- الاهتمام بتطهير الترع والمصارف للتخلص من نواقل الأمراض- تعزيز خدمة التطهير الدوري للشوارع للقضاء على الفيروسات، بنسبة بلغت (٨٨,٩%).

و) تعزيز دور المجتمع المدني في اذكاء وعي المواطنين بمخاطر الفيروس، بنسبة بلغت (٨٧,٨%).

ز) توفير مستلزمات التطهير والتعقيم بالمنشآت الحكومية والأهلية- الحزم في تطبيق قوانين الحفاظ على البيئة- تعزيز فرص تدريب العمال على المشروعات البيئية- تهيئة المواطنين للتعايش مع الظروف الصحية البيئية الراهنة- تجديد وتطوير شبكات مياه الشرب والصرف الصحي، بنسبة بلغت (٨٦,٧%).

ح) دمج الاصحاح البيئي في المقررات الدراسية لتلاميذ المدارس- إعداد ومتابعة المشروعات البيئية الصغيرة- إيلاء البيئات الريفية والعشوائية مزيد من الاهتمام، لأنها مناطق ذات كثافة سكانية عالية، بنسبة بلغت (٨٤,٤%).

ط) توفير ودعم وسائل الوقاية من الفيروس لجميع المواطنين- الاهتمام بالتثقيف البيئي لحماية المواطنين من الإصابة- فرض عقوبات مالية على المخالفين للإجراءات الاحترازية، بنسبة بلغت (٨٢,٢%).

٢- أن المتطلبات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، جاءت مرتبة تنازليًا على النحو التالي:

أ) تنويع النشاط الاقتصادي لتغطية احتياجات الأسواق- توفير الدعم اللازم لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة- الدعم المستمر للإنتاج الزراعي، بنسبة بلغت (٩١,١%).

ب) تشجيع المواطنين على الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية، بنسبة بلغت (٩٠,٠%).

ج) التوسع في انتشار المشروعات الصغيرة لتصل إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين (٨٨,٩%).

د) تشجيع القطاع الخاص على تعزيز الإنتاج مع مراعاة الإجراءات الاحترازية- توصيل خدمات مياه الشرب والصرف الصحي إلى المناطق المحرومة- تخفيف الأعباء الضريبية عن الفلاحين والحرفيين- توفير فرص عمل وفق الخبرات السابقة للعامل ولا تخل بالظروف الاستثنائية التي فرضها انتشار الفيروس- الاستعانة بالخبراء في إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات، بنسبة بلغت (٨٦,٧%).

هـ) إيجاد أفكار إبداعية لمشروعات صغيرة مدرة للدخل- التوعية بدور المشروعات الصغيرة في إدرار الدخل ومكافحة الفقر- تشجع المتخصصين على إيجاد أفكار لمشروعات صغيرة تناسب الظروف الجائحة الراهنة- تيسير إجراءات الحصول على القروض الصغيرة- تسعير المنتجات الغذائية وضبط الأسواق- إعادة توزيع العمالة في ضوء الإجراءات الاحترازية في منشآت الأعمال المكتظة بالعمال، بنسبة بلغت (٨٤,٤%).

و) تشجيع ودعم وتسويق الصناعات الريفية- التدريب التحويلي للعمال على أعمال مدرة للدخل تراعي ظروف الجائحة- تدبير المنح المالية لأسر العمالة غير المنتظمة المستحقة للدعم، بنسبة بلغت (٨٣,٣%).

ز) توفير ودعم مستلزمات الإجراءات الاحترازية للعمال- توفير قروض صغيرة لدعم المشروعات بفوائد منخفضة- توفير المساعدات لأسر العمالة غير المنتظمة المتضررة من الفيروس، بنسبة بلغت (٨٢,٢%).

ح) توعية العمال بأهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية- تنشيط عمليات التبادل التجاري بين المناطق- وضع تشريعات مُلزمة لتطبيق الإجراءات الاحترازية في أماكن العمل- وضع برامج تستهدف تحسين نوعية حياة الفقراء، بنسبة بلغت (٨١,١%).

ط) تشجيع الشباب على الإنتاج، بنسبة بلغت (٨٠,٠%).

٣- أن المتطلبات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، جاءت مرتبة تنازليًا على النحو التالي:

أ) توفير الكمامات الصحية لجميع المواطنين، بنسبة بلغت (٩٢,٢%).

ب) توفير الدعم اللازم للأسر المتأثرة جراء الفيروس- التغطية الشاملة لكافة المواطنين بخدمات التأمين الصحي- تضمين التثقيف الصحي في المقررات الدراسية لتلاميذ المدارس- دعم العاطلين عن العمل جراء الفيروس بمنح مالية، بنسبة بلغت (٩١,١%).

ج) دعم الخدمات الطبية المقدمة للفقراء المصابون بالفيروس بالمستشفيات الخاصة، بنسبة بلغت (٩٠,٠%).

د) توفير الخدمات العلاجية المجانية للفقراء المصابين بالفيروس بالمستشفيات الحكومية- توفير ودعم الخدمات الوقائية لسكان الريف والمناطق العشوائية- حث المواطنين على التآزر والتكافل في مواجهة الفيروس، بنسبة بلغت (٨٨,٩%).

هـ) إعفاء أبناء الأسر المتضررة من الفيروس من المصروفات الدراسية، بنسبة بلغت (٨٧,٨%).

و) إعداد قاعدة بيانات دقيقة عن المناطق الأكثر تأثرًا بالفيروس- تشجيع رجال الأعمال على توفير الأدوية للفقراء المصابين- بحث حالات العمالة غير المنتظمة وتوفير الدعم اللازم لها- توفير خدمات صحة الطفل بالوحدات الصحية والمراكز الطبية الحكومية- توفير وسائل نقل مجهزة للنقل المصابين بالفيروس بالمناطق النائية إلى المستشفيات الحكومية- تبصير المرأة بطرق الوقاية من الفيروس، بنسبة بلغت (٨٦,٧%).

ز) حث المواطنين على الالتزام بالإجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار الفيروس، بنسبة بلغت (٨٦,٦%).

ح) تيسير إجراءات الفحص الطبي للفقراء المصابون بالفيروس- توسيع فرص حصول المسنون على الخدمات الوقائية والعلاجية بالمستشفيات الحكومية، بنسبة بلغت (٨٤,٤%).

ط) توفير أمصال التحصين من الفيروس بالمجان للفقراء، بنسبة بلغت (٨٢,٢%).

ي) توفير الدعم المالي للأسر التي بها أطفال في مراحل التعليم، بنسبة بلغت (٨١,١%).

ك) توفير خدمات صحة المرأة والتطعيمات بالمجان بالمراكز الطبية الحكومية، بنسبة بلغت (٨٠,٠%).

سابعًا: توصيات الدراسة

١- أن تتعاون وزارة الإعلام مع وزارة الصحة في نشر الوعي الصحي بين المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة (المسموعة والمقروءة والمرئية والتفاعلية)، كي تصل الرسائل والتوجيهات الصحية إلى كافة شرائح المجتمع.

٢- أن تتعاون وزارة التنمية المحلية ومراكز المدن والمجالس المحلية مع وزارة الصحة في توفير المدافن الصحية الآمنة للتخلص من نفايات المستشفيات ومراكز الحجر الصحي.

٣- أن تقوم وزارة الإعلام بدورها في حث المواطنين على استثمار المواطنين لموارد بيئتهم المحلية في العمل والإنتاج في مناطق إقامتهم أو من منازلهم لتحقيق التنمية المستدامة من جانب، وحماية المواطنين من الإصابة بالفيروس من جانب آخر.

٤- أن تقوم وزارة التربية والتعليم بتضمين التوعية الصحية وسبل الوقاية من كورونا في المقررات الدراسية للتلاميذ.

٥- أن تقوم وزارة التعليم العالي بدورها المحوري في التوعية الصحية حول مخاطر جائحة كورونا من خلال، المحاضرات والندوات، والقوافل التوعوية في ربوع البلاد.

٦- أن تقوم كليات الخدمة الاجتماعية بدورها في التوعية بمخاطر جائحة كورونا وآثار الوباء على التنمية المستدامة من خلال، تضمين الإصحاح البيئي في المقررات الدراسية، وأنشطة التدريب الميداني، فضلًا عن عقد المؤتمرات والمندوات والمحاضرات والدورات تدريبية؛ لتنمية معارف

الأخصائيين الاجتماعيين في كافة المجالات حول مخاطر الوباء، وصقل مهاراتهم في كيفية التعامل معه.

٧- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في إذكاء وعي المواطنين بشأن فيروس كورونا.

٨- أن تتعاون وزارة التضامن الاجتماعي وغيرها من الجهات المعنية مع وزارة الصحة في توفير الأمصال الطبية لغير القادرين بالمجان.

٩- تعزيز دور جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة في سائر ربوع البلاد من خلال مندوبين، أو من خلال الجمعيات الأهلية؛ لمساعدة الأفراد والأسر على العمل والإنتاج في مناطق إقامتهم أو من منازلهم لتحقيق التنمية المستدامة من جانب، وحماية المواطنين من الإصابة بالفيروس من جانب آخر.

١٠- أن تقوم وزارة القوى العاملة بالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات وغيرهما من الجهات المختصة تصميم برامج التدريب التحويلي للعمال على أعمال مدرة للدخل تراعي ظروف الجائحة.

١١- أن تقوم وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون الجمعيات الأهلية وغيرهما من الجهات المختصة في توفير المساعدات المالية والعلاجية للأسر المتأثرة سلبًا جراء الجائحة.

١٢- أن تقوم وزارة القوى العاملة بالتعاون مع وزارة الصحة في نشر الإصحاح البيئي بين العاملين، فضلًا عن إعادة توزيع العمالة في ضوء الإجراءات الاحترازية في منشآت الأعمال المكتظة بالعمال.

المراجـــــع

١- البنا، محمد، والمتيم، محمود. (٢٠٠٨). قضايا اقتصادية معاصرة، مكتبة K.M، شبين الكوم.

٢- عبد الحميد، خليل عبد المقصود، وعبد الحليم، سلوي رمضان. (٢٠٠٠). دراسات بيئية تنموية، دار الصفوة للنشر والتوزيع، الفيوم.

٣- Report of the World Commission on Environment and Development: Our CommonFuture-http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf-2/11/2012.

٤- Strange, Tracy & Bayley, Anne. (2008). Sustainable Development Linking economy Society, Environment, Organisation for economic Co-Operation and Development, New Zealand.

٥- Daniel, et al. (2011). Natural dimension of sustainable Development and economic and ecological integration in the evaluation of Social Welfare, The Faculty of Economy and Business Administration, University of Craiova, Romania.

٦- Human Development Report. (2011) Sustainability and Equity: A Better future for all", United Nations Developmental Programme, New York, USA.

٧- Strachan, Janet R., et al. (2005). The Plain Language Guide "To The World Summit on Sustainable Development", 1st ed., Earthscan, UK.

٨- أحمد، غريبي. (٢٠١٠). أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الرابع، جامعة الدكتور يحيي فارس، الجزائر.

٩- Hirano, Saki. (2011). National Sustainable Development Strategies in small island developing states: An overview: in Janet Strachan, Constance vigilance: integrated sustainable development into national frameworks: policy approaches for key sectors in small states, commonwealth secretariat, UK.

١٠- دار الخدمات النقابية والعمالية. (٢٠٢٠). أوضاع العمال/ات المصريين في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا "بطالة تتزايد ووظائف مفقودة"، حلوان.

١١- صندوق الأمم المتحدة للسكان. (٢٠٢٠). موجز تقني "فيروس كورونا المستجد (كوفيد- 19): من منظور النوع الاجتماعي- حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتعزيز المساواة بين الجنسين"، نيويورك.

١٢- البنك الدولي. تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٢٢: التمويل من أجل تحقيق تعافٍ منصفٍ. https://www.albankaldawli.org

١٣- The World Bank. (2022). World Development Report: Finance for an Equitable Recovery, International Bank for Reconstruction and Development, Washington.

١٤- فرناندث، هيثم عميرة. (٢٠٢٠). فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية؟، معهد إلكانو الملكي للدراسات الدولية والاستراتيجية، مدريد.

١٥- Ekwebelem, Osmond C., et al. (2021). Threats of COVID-19 to Achieving United Nations Sustainable Development Goals in Africa, The American Society of Tropical Medicine and Hygiene Journal, Vol. 104, No. 2.

١٦- Hörisch, Jacob. (2020). The relation of COVID-19 to the UN sustainable development goals: implications for sustainability accounting, management and policy research, Sustainability Accounting, Management and Policy Journal, Emerald Publishing Limited.

١٧- Barneveld, Kristin van, et al. (2020). The COVID-19 pandemic: Lessons on building more equal and sustainable societies, The Economic and Labour Relations Review, Vol. 31, No. 2.

١٨- Heggen, Kristin, et al. (2020). COVID-19 and sustainable development goals, Bull World Health Organ, Vol. 98.

١٩- الطلافحة، حسين، والمناور، فيصل. (٢٠٢٠). تداعيات أزمة كوفيد-١٩ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة الدول العربية، بحث منشور في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث، المعهد العربي للتخطيط.

٢٠- مجمع اللغة العربية. (١٩٩٢). المعجم الوجيز، وزارة التربية والتعليم، القاهرة.

٢١- Longman Active Study Dictionary for Egyptian Secondary Schools (2004), the Egyptian International Publishing Company-Longman, Cairo.

٢٢- حجازي، نادية عبدالعزيز محمد. (٢٠٠٨). متطلبات جودة الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في العمل مع الجماعات بمدارس الدمج، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الخامس والعشرين، الجزء الرابع.

٢٣- عبد المجيد، هناء محمد السيد. (٢٠٠٧). متطلبات تطوير الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسات الطبية، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد الثالث والعشرين، الجزء الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢٤- إبراهيم، أحمد حسني. (٢٠٠٨). متطلبات تفعيل دور الريادة الطلابية في مواجهة ظاهرة التطرف لدي بعض طلاب الجامعة، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد الرابع والعشرين، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢٥- مجمع اللغة العربية. (١٩٩٢). مرجع سبق ذكره.

٢٦- Oxford word power dictionary. (2006). 2nd ed., Oxford University press, New York.

٢٧- Webster's Ninth New collegiate dictionary. (1986). Marriam Webster Inc., USA.

٢٨- Alcock, Peter, et al. (2002). The Blackwell dictionary of social policy, first published, Blackwell publisher Inc., U.S.A.

٢٩- سلام، مني جميل. (٢٠٠٤). استخدام إستراتيجية التنمية المتواصلة للتخفيف من الفقر في المجتمع المحلي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة- فرع الفيوم.

٣٠- قاسم، خالد مصطفي. (٢٠٠٧). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية

٣١- ناجي، أحمد عبد الفتاح. (٢٠٠٧). متطلبات التخطيط للتنمية المستدامة بمدينة الفيوم في ضوء المتغيرات العالمية، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثاني والعشرين، الجزء الثالث، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٣٢- جامع، محمد نبيل. (٢٠١١). علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية: مفهوم وقياس التنمية الريفية، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية

٣٣- أبوسلطان، أشرف دياب. (٢٠١٣). واقع التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وأثرة علي التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزه، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية إعداد القادة، جامعة الأقصى، فلسطين.

٣٤- Harris, Paul G., (2012). Environmental Policy and Sustainable Development in China, the policy press, university of Bristol, UK.

٣٥- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (٢٠٠٥). القاموس المحيط، ط ٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٣٦- ملكاوي، حنان عيسى. (٢٠٢٠). تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، بحث منشور في نشرية الألكسو العلمية، العدد الثاني، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

٣٧- منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢٠). مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). https://www.who.int

٣٨- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: معلومات عن جائحة كورونا (كوفيد-١٩). https://help.unhcr.org

٣٩- World Health Organization: Coronavirus disease 2019 (COVID-19). (2020). Situation Report – 94.

٤٠- تحالف حماية الطفل في العمل الإنساني. (٢٠١٩). دليل استرشادي "حماية الطفل أثناء وباء فيروس كورونا"، الهند.

٤١- ملكاوي، حنان عيسى. (٢٠٢٠). تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، بحث منشور في نشرية الألكسو العلمية، العدد الثاني، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

٤٢- World Health Organization: Coronavirus Disease (COVID-19) Outbreak: Rights, Roles and Responsibilities of Health Workers, Including Key Considerations for Occupational Safety and Health. https://www.who.int

٤٣- جهاز شئون البيئة. (٢٠٢١). وزارة البيئة، القاهرة، https://www.eeaa.gov.eg

٤٤- منظمة الصحة العالمية. (٢٠١٨). https://www.who.int

٤٥- Miyake, Saori, et al. (2012). Land-Use and Environmental Pressures Resulting from Current and Future Bioenergy Crop Expansion: A Review, Journal of Rural Studies, Vol. 28, No. 4, Elsevier, Orlando.

٤٦- Addington, James R. (2011). Education and Development in Rural Appalachia: An Environmental Education Perspective, Ph. D. Dissertation, Ohio University.

٤٧- اليونيسيف. (٢٠١٩). كوفيد-19 والكمامة "تصائح للأسر". https://www.unicef.org

٤٨- غنام، علاء. (٢٠٢١). نظام التأمين الصحي الشامل وبناء الإنسان المصري، في مجلة آفاق استراتيجية، العدد ٣.